عبد الصمد العباسي | *Abdessamad al-Abbassi

الآفاق المستقبلية للاستدامة في المغرب: قراءة نقدية في "النموذج التنموي الجديد"**

Future Prospects for Sustainability in Morocco: A Critical Reading of: The New Development Model

الرقم التعريفي DOI
https://doi.org/10.31430/AJLZ3404

المملكة المغربية: اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي.

النموذج التنموي الجديد: تحرير الطاقات واستعادة الثقة لتسريع وتيرة التقدم وتحقيق الرفاه للجميع: التقرير العام.

تاريخ النشر: نيسان/ أبريل 2021

* باحث في القانون العام، جامعة مولاي إسماعيل بمكناس.

Researcher in Public Law, Moulay Ismail University in Meknes. Email: abbdo489@gmail.com

* المملكة المغربية، اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي، **النموذج التنموي الجديد: تحرير الطاقات واستعادة الثقة لتسريع وتيرة التقدم وتحقيق الرفاه للجميع: التقرير العام** (المملكة المغربية: نيسان/ أبريل 2021)، شوهد في 2023/6/17، في: https://csmd.ma/rapport-ar

بعد أن ظلّت الأبراج الدبلوماسية العالية وكُتب المنظرين وهتافات ناشطي البيئة أسيرةً، بدأت قضايا التغير المناخي وآثار الاحتباس الحراري العالمي تصبح موضوعًا يوميًا محايثًا للإنسان العادي في دولنا العربية؛ فالمواطن يفتح حنفية المياه فلا يجد للماء أثرًا، والفلاح تذبل شتلاته وتنفُق ماشيته، والجميع يستشعر آثار الاحترار العالمي، والكوارث الطبيعية التي أضحت أكثر تواترًا، وصار الجميع يعلم أنّ الأمر أصبح جديًا، وأن ديمومة الحياة في أبسط معانيها صارت مهددة.

إزاء هذا التهديد الجدي، صار البحث عن حلول محلية هاجس الدول كلّها، خاصة الدول الحساسة جدًّا إزاء التحولات المناخية، أي الدول التي ترتبط اقتصاداتها بالفلاحة وأسعار الطاقة دوليًا؛ إذ إن ضمان الاستدامة الاجتماعية داخلها يتعلق بإيجاد استدامة طاقية ووعاء بيئي مستدام. وفي هذا السياق، كان المغرب من الدول العربية السباقة في التعامل مع قضايا المناخ؛ بالنظر إلى ارتباط اقتصاده بالقطاع الفلاحي إلى حد بعيد، وبالنظر إلى شحّ موارده الطاقية. وجرى في هذا الصدد، منذ زمن بعيد، اتخاذ العديد من الإجراءات والاستثمار في مجالات الاقتصاد الأخضر ومكافحة التحولات المناخية؛ فاستخدمت، على سبيل المثال، تقنيات الاستمطار الاصطناعي منذ ثمانينيات القرن العشرين، وجرى إنشاء مجمع للطاقة الشمسية الحرارية بطاقة إنتاجية تصل إلى 580 ميغاواط (مجمع نور للطاقة الشمسية في ورزازات)، وجرى إصدار أول نسخة عربية للسيارات الهيدروجينية.

إضافةً إلى هذا، أنشأ المغرب العديد من الهيئات والمجالس واللجان، ذات العلاقة بالموضوع، التي أصدرت العديد من التقارير والرؤى الاستراتيجية؛ لتدبير المخاطر البيئية المحدقة بالبلاد، وضمان استمراريته الاجتماعية والسياسية. وفي هذا الشأن، جاء التقرير الاستشرافي للتنمية عام 2021 بعنوان: **النموذج التنموي الجديد: تحرير الطاقات واستعادة الثقة لتسريع وتيرة التقدم وتحقيق الرفاه للجميع**، وحُدّد له عام 2035 أفقًا لتقييم النتائج و"قطف الثمار".

انطلق هذا التقرير من محاولة لتشخيص الوضعية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد، والكشف عن المعوقات النسقية للتنمية، ثم تناول أبرز الطموحات التي يتطلع إليها المجتمع المغربي في المجال، وكذا المشاريع الكبرى التي يجب أن ترافق تحقيق تلك الطموحات.

فإلى أي حد كان هذا التقرير واعيًا بقضايا التغير المناخي في تحديده للمسارات المستقبلية للتنمية والاستدامة المجتمعية في المغرب؟ للإجابة عن هذا السؤال، ستجري الموازنة بين طموحات التقرير، والإمكانيات الواقعية التي تشير إليها التقارير الدولية، وبعض الأبحاث الأكاديمية المتخصصة، وفق منهجية تحليلية ونقدية متساوقة

أولًا: سياق التقرير وعُدّته المفهومية

ساد اقتناع كبير في نهاية العشرية الثانية من القرن العشرين مفاده أن سُبل التنمية في المغرب تحتاج إلى تحيين يناسب تطلعات المغاربة الجديدة والتحديات الراهنة، لأن النموذج القديم أضحى "غير قادر

على الاستجابة للمطالب الملحّة وحاجات المواطنين المتزايدة، وغير قادر على الحد من الفوارق والتفاوتات المجالية، وغير قادر على تحقيق العدالة المجالية[1]، بحسب أعلى سلطة في البلاد. من أجل هذا، عيّن الملك لجنةً خاصة بصياغة نموذج تنموي جديد للمغرب في نهاية عام 2019[2]، وكُلّفت اللجنة بعمل استشاري يقوم على أساس صياغة تقرير يشخص الوضع التنموي للبلاد، ويقترح محددات تجديده وتثمينه في المستقبل.

قادت اللجنة مشاورات واستطلاعات موسعة شملت الفاعلين من الأحزاب السياسية والجمعيات المدنية، والطلبة والتلاميذ، وغيرهم. واعتمدت اللجنة في مشاوراتها كل الوسائل المتاحة، الرقمية أو المباشرة؛ إذ تلقّت بحسب إحصاءاتها 6600 اقتراح مكتوب، وفتحت 70 جلسة استماع، ونظمت 113 ورشة عمل[3]. وقدّمت اللجنة تقريرها النهائي إلى الملك في فاس، في 25 أيار/ مايو 2021؛ ما يعنى أن فترة اشتغالها تزامنت مع جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) التي أسهمت في تعزيز الوعي التام بسرعة التغيرات التي تمتد إلى بيئة الإنسان وسلامة عيشه. وفي إثر ذلك، أوكل الملك مهمة التنفيذ إلى الحكومة وكل المؤسسات والفاعلين، مع ضرورة صياغة ميثاق وطني للتنمية[4]. ويشار إلى أن التقرير الرئيس أُرفق بمذكرات موضوعية ونماذج للمشاريع المقترحة، إضافةً إلى ملحق يبيّن منهجية عمل اللجنة، وخلاصات استماعها وتفاعلها مع الشركاء والمواطنين.

من الناحية المفهومية، استند التقرير إلى المعجم المرتبط بالتنمية المستدامة، وإلى المفاهيم المرتبطة بالتحديات البيئية والمناخية والاجتماعية المستجدة؛ إذ يلاحظ أنه التزم، إلى حد بعيد، بأهداف التنمية المستدامة، كما وردت في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، الصادرة عن الأمم المتحدة[5]، واستند إلى معجم الخطة في صياغة كثير من تصوراته للنموذج التنموي الجديد. وأظهر التقرير كثيرًا من الوعي بما استجد حول مفهوم التنمية المستدامة؛ إذ تضمّن أهم مؤشرات "الاستدامة الاجتماعية البيئية" باعتبارها مفهومًا ورث رُكنه الأعظم من سابقه "التنمية المستدامة"، مضيفًا إليه بُعدًا اجتماعيًا أعمق يقوم على جعل التنمية تركز على العدالة الاجتماعية، والنهوض برأس المال الاجتماعي وحقوق الإنسان والديمقراطية، إضافةً إلى البعدين الاقتصادي والبيئي، فضلًا عن إشراك جميع فئات المجتمع في تحقيق ذلك.

---

1 المملكة المغربية، الملك محمد السادس، "خطاب افتتاح الدورة الأولى من الولاية التشريعية الأولى"، 13 تشرين الأول/ أكتوبر 2017، شوهد في 2023/9/17، في: https://tinyurl.com/2p836h49

2 أنشأت اللجنة المكلفة بصياغة التقرير موقعًا إلكترونيًا يضم مختلف محطات اللجنة ووثائقها، وأهمها التقرير العام. ينظر: المملكة المغربية، اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي، شوهد في 2023/9/19، في: https://www.csmd.ma

3 ينظر: الموقع الرسمي للجنة الخاصة بالنموذج التنموي، شوهد في 2023/9/17، في: https://csmd.ma

4 ينظر: "بلاغ الديوان الملكي المغربي" في:
Royaume du Maroc, La Commission spéciale sur le modèle de développement (CSMD), "Communiqué du Cabinet Royal," 25/5/2021, accessed on 20/11/2023, at: https://rb.gy/lv56g6

5 ينظر خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في:
United Nations, *Transforming our World: The 2030 Agenda for Sustainable Development*, A/RES/70/1 (New York: United Nations, 2015), accessed on 31/12/2023, at: https://tinyurl.com/cstvb774

وقد اغترف التقرير من المعجم الاجتماعي في حديثه عن الاستدامة؛ فاستخدم مفاهيم من قبيل "مغرب مستدام"، و"مجالات ترابية مستدامة"، و"نظام مستديم للحماية الاجتماعية"، و"حماية مستديمة ضد الأمراض"، و"نقل مستدام"؛ ما يجعل الحصيلة المفهومية للتقرير لا تفرق بين "التنمية المستدامة"، و"الاستدامة الاجتماعية". لذلك من المهم الإشارة إلى أنّ تداول مفهوم الاستدامة المجتمعية مندرج ضمن مفهوم التنمية المستدامة في التقرير قياسًا على الأهداف التي استند إليها، وعلى الفاعلين الاجتماعيين الذين أوكل إليهم الاقتراح والتنفيذ في الموضوع، وقياسًا أيضًا على بعض الدراسات الأكاديمية التي حاولت مقاربة المفاهيم المرتبطة بالتنمية والاستدامة الاجتماعية[6].

ثانيًا: اختلال التوازن البيئي وغياب الحكامة: عائقان نسقيان للتنمية

قدّم التقرير، في البداية، تشخيصًا للوضع القائم، محليًا وعالميًا، وأثره في عرقلة التنمية والحدّ من نتائجها، سماه "مغرب اليوم وعالم الغد"، وقد خلص إلى أنه يوجد بَونٌ شاسع بين تطلعات المغاربة وطموحاتهم، ومعرقلات نسقية تحول دون التنمية الاجتماعية واستدامتها في البلاد؛ أهمها الضغط الذي تتعرض له البيئة والموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي بسبب التغير المناخي، وعدم الوعي بمحدودية الموارد والقدرات الطبيعية المتوافرة. فبالنسبة إلى الماء، اعترف التقرير بأن المغرب يعاني نقصًا حادًّا في موارده المائية[7]، بل إنه في وضعية إجهادٍ مائي بنيوي[8]؛ ما يشكّل تهديدًا مباشرًا لكل التوازنات الاقتصادية والبيئية، وحتى الاجتماعية، في البلاد.

وتزامن إعداد التقرير مع فترة انتشار حرائق الغابات في كثير من مناطق العالم[9]، فأضاف ذلك إلى وعيه بتعقّد المعضلة المناخية إشكاليات أخرى؛ إذ بينت المذكرات الموضوعاتية المرفقة بالتقرير أرقامًا متعلقة بحساسية المغرب تجاه المعضلة المناخية. فالمُلك الغابي مثلاً، الذي يشكّل نحو 13 في المئة من مساحة

6 للمزيد حول التطور المفهومي للاستدامة الاجتماعية في التداول الأكاديمي والقانوني الدولي، وعلاقتها بالمفاهيم المجاورة، ينظر على سبيل المثال:

Kristen Magis & Craig Shinn, "Emergent Principles of Social Sustainability," in: Jesse Dillard et al. (eds.), *Understanding the Social Dimension of Sustainability* (New York: Routledge, 2009), p. 21; Roland Hischier & Paul W. Gilgen, "Life Cycle Assessment Databases as Part of Sustainable Development Strategies: The Example of Ecoinvent," in: Lorenz M. Hilty et al., *Information Systems for Sustainable Development* (London: Idea Group Publishing, 2005), pp. 16-17.

7 **النموذج التنموي الجديد**، ص 127.

8 المملكة المغربية، اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي، **مجموع المذكرات الموضوعاتية والرهانات والمشاريع المقترحة في إطار النموذج التنموي: الملحق رقم 2** (نيسان/ أبريل 2021)، ص 207.

9 **النموذج التنموي الجديد**، ص 39.

البلاد، يُعدّ مجالاً للعيش والإنتاج لنحو 7 ملايين شخص[10]، وقد عانى موجة جفاف، وحرائق ضخمة لم يكن فيها المغرب استثناءً، بل إنها اجتاحت دول العالم كلها في إطار التغيرات المناخية والاحترار العالمي. وتمّ كذلك الاعتراف بهشاشة الحالة "الصحية" للسواحل المغربية وأعماقها، وهو أمرٌ يشكّل تهديدًا لموارد ما يزيد على نصف مليون شخص يعتمد على قطاع الصيد البحري. أما نِسب التنوع البيولوجي والأنظمة النباتية والحيوانية التي تميز المغرب وتعطيه الريادة في محيطه المتوسطي، فقد صارت محلَّ تهديد جدي؛ إذ يتوقع أن يفقد المغرب ما نسبته 22 في المئة منها بحلول عام 2050.

وعمومًا، لخصت المذكرات الملحقة بالتقرير أوجه المعضلة المناخية التي تعرقل التنمية في المغرب فيما يلي:

1. ارتفاع الحرارة وتوالي سنوات الجفاف، وما يرافق ذلك من ظواهر قاسية؛ فقد قُدّرت زيادة أيام الجفاف بنحو 25 في المئة في الفترة 1975-2005.
2. ارتفاع مستوى البحر بما يقارب نصف متر، وما يشكله ذلك من تهديد للأنشطة الساحلية.
3. القدرات المحدودة للدولة على مواجهة التغيرات المناخية، وضعف الانخراط في مقومات الاقتصاد الأخضر والأزرق.

أما بالنسبة إلى الشأن الطاقي، فقد جرى الإقرار بالتبعية التامة للخارج في مجال المحروقات، وهو ما يشكّل ضغطًا دائمًا على الميزانية العمومية والعجز التجاري، وتهديدًا للأمن الطاقي، وللاستدامة البيئية أيضًا[11].

ورغم أن التقرير أقر بوجود العديد من البرامج والنتائج المنجزة في ميدان التنمية المستدامة، خاصة في شقّها البيئي والطاقي؛ من حيث الحفاظ على التوازن البيولوجي، ومكافحة التلوث، والتعامل مع آثار التغير المناخي منذ مطلع هذا القرن، وتعزيز الطاقات المتجددة، فإنه اعترف بأن مخرجات تلك البرامج لم تكن في المستوى المطلوب على مستوى التنمية الاجتماعية؛ بسبب قلة الحكامة، وضعف السياسات المتبعة؛ ما خلق توترات اجتماعية خاصة في القرى والمدن المتوسطة، وأتاح فرصة للخطاب الشعبوي ومحاولات توظيف الرأي العام[12]. وقد انعكس ذلك جليًّا في نسب النمو المسجلة في العشرية الثانية من القرن العشرين التي تراجعت إلى 3.5 في المئة مقابل ما يناهز 5 في المئة في العشرية الأولى، بحسب المندوبية السامية للتخطيط.

---

10 **مجموع المذكرات الموضوعاتية والرهانات والمشاريع المقترحة**، ص 208.

11 احتل المغرب، بحسب المذكرات المرفقة بالتقرير، المرتبة 96 من بين 125 دولة في مجال الأمن الطاقي، والمرتبة 55 في مجال الاستدامة البيئية. ينظر: المرجع نفسه، ص 222.

12 **النموذج التنموي الجديد**، ص 24.

كلّ ذلك جعل التقرير يقرّ بأن التغيير ملحّ، بل إنه ذو طابع استعجالي، خاصة مع إقراره بضعف الثقة بالمؤسسات القائمة[13]، وعدم استثمار كثير من الطاقات والإمكانيات التي يشتمل عليها المغرب، وغياب الاستثمار في الموارد والتوازن البيئي عن السياسات العمومية بشكل عام[14].

ثالثًا: الاستدامة هدفًا ومنهجًا

يفيدنا تحليل مضامين التقرير أنه استند إلى المفاهيم المرتبطة بالاستدامة الاجتماعية؛ ليس من حيث أهدافها فحسب، بل أيضًا باعتبارها منهجية يجب أن تمتد إلى كل مناحي السياسات العمومية الاجتماعية.

فانطلاقًا من تشخيص الوضعية التنموية واستقراء طموحات المغاربة، حدد التقرير عدة أهداف للنموذج التنموي الجديد في أفق عام 2035 ومنهجية تطبيقها، ولخص الأهداف في خمسة أمور رئيسة، هي: الرخاء، والتمكين، والإدماج، والاستدامة، والريادة الجهوية. ولتحقيق هذه الأهداف من الناحية التفصيلية، راهن التقرير على تعزيز الديمقراطية، وتثمين رأس المال البشري، مع التشبث بخصوصيات المملكة، وتحقيق توزيع عادل للثروة؛ وهي أهداف ترتبط كثيرًا بمفهوم الاستدامة الاجتماعية.

وفيما يخص موقع البيئة وإكراهاتها المستقبلية، لوحظ استحضار مهم للموضوع، حين استهدف التقرير إنجاز نمط اقتصادي دامج يخلق القيمة على أن يكون "هاجسه المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية"[15]. كما تمّ الإقرار بأنّ البعد البيئي قد يشكّل عائقًا حقيقيًّا دون تحقيق الأهداف التنموية، وذُكر الماء على نحو خاص. وقد نبه إلى أن المغرب معرّض، أكثر من غيره، لتهديدات التغير المناخي التي تؤثر في أسس الإنتاج الفلاحي، والمنظومات الإيكولوجية[16].

وبالنسبة إلى الريادة الجهوية، حدد لها التقرير أفقًا مستدامًا قائمًا على إنجاز تحوّل رقمي، يرافقه ريادة طاقية في مجال الطاقات المنخفضة الكربون، إضافةً إلى تعزيز التعليم العالي وتجويد المرجعيتين المالية والصناعية، بحيث تصير علامة "صنع في المغرب" علامة للجودة والاستدامة والتنافسية، بحسب تعبير التقرير.

وفيما يخص قياس مدى نجاح هذا النموذج التنموي، وضع التقرير مؤشرات عددية يطمح المغرب إلى بلوغها في حدود عام 2035، وفي مقدمتها الرفع من الناتج الداخلي الخام إلى الضعف تقريبًا[17]، مع الرفع من نِسب إدماج النساء في النسيج الاقتصادي، والحد من الاقتصاد غير المهيكل. أما مؤشرات الاستدامة الاجتماعية في علاقتها بالتحديات المناخية، فقد راهن التقرير على تنمية مؤشراتها على النحو الذي يبينه جدول مؤشرات نتائج النموذج التنموي الجديد:

13 المرجع نفسه، ص 21.

14 المرجع نفسه، ص 28.

15 المرجع نفسه، ص 47.

16 المرجع نفسه، ص 49.

17 أي من نحو 7826 دولارًا، بحسب آخر الإحصائيات، إلى نحو 16000 دولار عام 2035. ينظر: المرجع نفسه، ص 51.

جدول مؤشرات نتائج النموذج التنموي الجديد
(مقتطف خاص بمؤشرات الاستدامة)

المؤشر	2019 (أو آخر الإحصائيات المتوافرة)	هدف 2035
نسبة المياه المحلاة والمصفاة من الاستهلاك الكلي للماء	0 في المئة	15 في المئة
مؤشر التنمية المحلية المتعددة الأبعاد	0.7 في المئة (المعدل السنوي عام 2014)	0.85 في المئة
حصة الطاقة المتجددة من إجمالي استهلاك الطاقة	11 في المئة	40 في المئة

المصدر: المملكة المغربية، اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي، **النموذج التنموي الجديد: تحرير الطاقات واستعادة الثقة لتسريع وتيرة التقدم وتحقيق الرفاه للجميع: التقرير العام** (المملكة المغربية: نيسان/ أبريل 2021)، ص 51، شوهد في 2023/6/17، في: https://csmd.ma/rapport-ar

وقد حاول التقرير بيان بعض المجالات التي يجب أن تراهن على الاستدامة أكثر، وفي مقدمتها القطاع الفلاحي، إضافة إلى القطاع السياحي؛ ذلك أنّ القطاعين حاسمان بالنسبة إلى الاقتصاد المغربي. فالقطاع الفلاحي ينبغي أن يستهدف "تطوير فلاحة عصرية ومسؤولة اجتماعيًّا وإيكولوجيًّا، ووضع التكنولوجيا في خدمة الاستدامة"[18]، من خلال البحث عن البذور المتكيفة مع التغيرات المناخية، مراعاةً للوضع المائي المقلق. واستهدف التقرير استدامة الموارد الطاقية، من خلال تعزيز الطاقات المتجددة وفتحها أمام المنافسة، مع خفض تكلفتها.

تقييمًا لذلك، يمكن القول إنه رغم أن هذه الأهداف موسومة بالطموح في ميدان الاستدامة الاجتماعية، فإن التقرير أغفل بعض الأهداف التي يجب أن تشكّل وعاءً للتغيير المنشود. فبحسب البنك الدولي الذي يُعدّ من مموّلي برامج الاستدامة الاجتماعية، فإن المدن ينبغي أن تكون منخفضة الكربون، وينبغي أن تعتمد على إعادة تدوير النفايات وتوفر "بنيات خضراء"[19]؛ ما يعني ضرورة وضع أهداف استراتيجية للحركة العمرانية؛ بحيث يشترط في تصميم المدن الجديدة أن تكون مطابقةً للمعايير المرتبطة بالاستدامة الطاقية، مع التقليل من الانبعاثات. وهذا الأمر كان غائبًا عن التقرير على نحو كامل تقريبًا؛ إذ اكتفى في هذا الشأن بالحديث عن دعم السكن الاجتماعي، ومحاربة مدن الصفيح، وتوفير مناطق خضراء. وهي المقاربة التي تبدو كلاسيكية جدًّا أمام التحديات البيئية والسكانية الجديدة.

18 المرجع نفسه، ص 83.

19 Groupe de la Banque mondiale, *Plan d'action sur le changement climatique* 2021-2025 *soutenir un développement vert, résilient et inclusif* (Washington: Groupe de la Banque mondiale, 2021), pp. 29-30.

وبالنسبة إلى الاستدامة الطاقية، يلاحظ أن المغرب قد حسّن مؤشراته المتعلقة بالطاقات المتجددة بكل أنواعها[20]، بل إنه سَجّل أرقامًا قياسية في الاستثمار في هذا المجال في بعض السنوات بحسب بعض التقارير الدولية (عام 2014 نموذجًا)[21]، ومع ذلك، لم يرافق ذلك انخفاض ملموس في ترشيد استهلاك الطاقة، خاصة بالنسبة إلى المحروقات المسببة للغازات الدفيئة، وهو الأمر الذي لم ينبّه له التقرير كثيرًا؛ فمثلاً، سجلت وزارة الطاقة المغربية أن يوم 11 آب/ أغسطس 2023 قد شهد "تسجيل رقم قياسي جديد في استهلاك الكهرباء، بلغ 7310 ميغاواط، مما يمثل زيادة بنسبة 0.8 في المئة مقارنة بأعلى رقم مسجل سنة 2022"[22]. ومعلوم أن تضاعف الاستهلاك قد يفقد الطاقات المتجددة فاعليتها، ويرجح الاعتماد على المحروقات الأحفورية. وكل ذلك يؤكد ضرورة اعتماد استراتيجية لا تستهدف زيادة الإنتاج من الطاقة فحسب، بل ترشيد استهلاكها وخفضه أيضًا، فضلاً عن تحسين مؤشرات ما يُدعى النجاعة الطاقية، إضافةً إلى تحسين تعزيز سلة الطاقات النظيفة، بما في ذلك "الطاقة المدجزرية" (Tidal Power)[23]، خاصة أنّ للمغرب ساحلاً متنوعًا وممتدًّا.

يلاحظ أيضًا في التقرير أنه اعتبر الاستدامة، في إثر تحديد تلك الأهداف والمؤشرات المزمع تحقيقها، مبدأً أداتيًا عمليًا، بعد أن اعتبرها هدفًا في البداية؛ إذ أكد على ما سماه مبادئ مشتركة للعمل؛ منها المقاربة النسقية المبنية على الأثر في حياة المواطن، ودعم قدرات كل المتدخلين في النموذج الجديد وفق "منهج تواتري لحل المشاكل"[24] (Iterative Approach)، وحدد الاستدامة باعتبارها مبدأً موجهًا لتدخلات كل الفاعلين، وربطها بالاستدامة البيئية والمالية، وذلك "من خلال استعمال معقلن للموارد وتثمينها والمحافظة عليها لفائدة الأجيال الحالية واللاحقة"[25]، مع ترجيح المحافظة على الموارد البيئية ما إنْ توجد أيّ تأثيرات خارجية أثناء إنجاز المشاريع ذات التأثير البيئي. وكل ذلك ينصب في أربعة محاور يجب أن يمتد إليها التحول، وأن تتعزز مؤشراتها، وهي: نسب نمو الاقتصاد، وتعزيز رأس المال البشري ونسب إدماجه في

20 للمزيد حول تطور توظيف الطاقات المتجددة بكل أشكالها في السلة الطاقية للمغرب، ينظر آخر تقرير للوكالة الدولية للطاقات المتجددة، في:
IRENA, *Renewable Energy Statistics 2023* (Abu Dhabi: International Renewable Energy Agency, 2023).

21 Ibid., p. 402.

22 ينظر الموقع الرسمي لوزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة، في: المملكة المغربية، وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة - قطاع الانتقال الطاقي، "تسجيل رقم قياسي تاريخي في استهلاك الكهرباء بالمغرب"، 2023/8/11، شوهد في 2023/9/15 في: https://tinyurl.com/2s3ks72r

23 Peter P. Rogers et al., *An Introduction to Sustainable Development* (London: Earthscan Publications Ltd, 2007), p. 95.

24 يقوم هذا المنهج، بحسب التقرير، على أربعة مبادئ، هي: تحديد المشكلات المستهدفة، وخلق مناخ الأعمال داخل المنظمات وحمايته، وتعزيز التعلم الفاعل عن طريق التجريب والخبرة، وإشراك ممثلين من جميع القطاعات ذات الصلة بالمشكلة. ينظر: **النموذج التنموي الجديد**، ص 57.

25 المرجع نفسه، ص 58.

التنمية المستدامة من خلال تعزيز المنظومة التربوية المغربية في كل مراحلها[26]، وتثمين المجالات الترابية وجعلها وعاءً للامركزية والاستدامة البيئية[27]، وتشجيع أنشطة الاقتصاد الأزرق.

وفيما يخصّ استدامة الموارد المائية، اقترح التقرير بعض الإجراءات التقنية؛ مثل فكّ الارتباط بين قطاعَي الكهرباء والماء من حيث التدبير، وإنشاء وكالة وطنية لتدبير الماء، والرفع من تكلفته لضمان الشعور بأهميته وندرته. واقترح، أيضًا، مسألتين مهمتين في استدامة الموارد المائية؛ هما الارتكاز على موارد الماء غير التقليدية، مثل تحلية مياه البحر، وإعادة استعمال المياه غير الصالحة ومياه الأمطار، مع الحفاظ على المياه الجوفية، من خلال الاستعانة بالتقنيات التي تراعي تجديد "الفرشة المائية". وفيما يخص منهجية استدامة الموارد الطاقية، اقترح التقرير الاستثمار والتجريب في القطاعات المستقبلية، مثل الطاقة الهيدروجينية والأمونياك[28]، وخفض تكلفة إنتاج الكهرباء، من أجل جعلها بديلًا من المحروقات التقليدية في مجال التنقل.

أما بالنسبة إلى المعنيين بتحقيق هذه الأهداف، فقد ركز التقرير على الفاعلين العموميين ممثلين في كل الهيئات الدستورية، ولا سيما الحكومة باعتبارها السلطة الإدارية الأولى في البلاد، إضافةً إلى القطاع الخاص، وما يدعى بـ "القطاع الثالث"؛ أي القطاع المختلط، أو التطوعي، الذي يشكّل الهيئات المدنية ذات الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، وهو الأمر الذي ركزت عليه كثير من الدراسات المتعلقة بالاستدامة الاجتماعية[29]. أما القطاع القضائي، فقد أُوكلت إليه مهمة حماية الحريات، ومراقبة الفساد من خلال رقمنة كل شؤونه. وأمّا المشرعون، فعليهم أن يسّرعوا وتيرة إنتاج القوانين ومراجعتها، وكل ذلك وفقًا لمنظومة قيمية ترفع من شأن المسؤولية وتربطها بالمحاسبة، وتشرك المواطنين في إطار ديمقراطية تشاركية تضم الجميع.

ومن الأمور المنهجية التي يبدو أن التقرير قد غفل عنها في هذا الموضوع، أنه لم يُشر إلى ضرورة تبني استراتيجية ترميم البيئة والحد من التلوث؛ إذ لم يكد يشير إلى ذلك تمامًا؛ بحيث إنه لم يحدد نِسب ترميم الغابات الواجب بلوغها عام 2035، نظرًا إلى دورها المفصلي في امتصاص الغازات الدفيئة وضمان التوازن البيئي، خاصة أنّ البلاد قد عرفت موسمين متعبين من الحرائق التي أتت على نسبة كبيرة من المساحة الغابية المغربية، بل إن التقرير لم يُشر مطلقًا إلى مكافحة التصحر، رغم أن المغرب يضم صحراء شاسعة تهدد بعض السهول القريبة منها، ولم يُشر كذلك إلى ضرورة تخفيض نصيب الفرد من النفايات الغذائية في أثناء البيع والاستهلاك، والحدّ من الخسائر التي تلحق الأغذية في مراحل الإنتاج وسلاسل الإمداد،

26 خصص التقرير لهذا الموضوع مجالًا كبيرًا ركز فيه على التدابير الواجب اتخاذها في كل مراحل التعليم، للمزيد ينظر: المرجع نفسه، ص 93-100.

27 خصص التقرير للجهوية والبناء الترابي للمملكة ودوره في النموذج التنموي الجديد حيزًا مهمًّا ركز فيه على التوزيع العادل للخدمات بين الجهات من نقلٍ وسكنٍ وصحةٍ، وتشجيعٍ على البعد الجهوي للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، من أجل تنمية مستدامة جهوية. للمزيد ينظر: المرجع نفسه، ص 117.

28 المرجع نفسه، ص 234.

29 Cf. Rogers et al., p. 95; Magis & Shinn, pp. 36-37.

باعتبارها وسيلةً لاستدامة الاستهلاك؛ إذ اقترحت الأمم المتحدة أن يكون ذلك الخفض بمعدل النصف في نهاية عام 2030[30]، ولا سيما إذا علمنا أن الأمم المتحدة نفسها تؤكد أن المغرب من أكثر الدول هدرًا للطعام. فبحسب مؤشر هدر الطعام، يُهدر ما نسبته 3.3 ملايين طن من الطعام سنويًّا[31]؛ وذلك يعني هدرًا كبيرًا للمياه التي أنتجت تلك الأطعمة والطاقات التي أوصلتها إلى المستهلكين. ويحيلنا هذا الأمر إلى موضوع مهم يبدو أن التقرير قد غفل عنه أيضًا، وهو ما يسميه بعض منظري التنمية المستدامة "دراسة أنماط الاستهلاك وسلوكياته"، وهي دراسة لا تقوم على فحص كمية الاستهلاك فحسب، بل على أنماطه وكيفياته أيضًا[32]؛ إذ يجدر وضع استراتيجيات لضمان استهلاك غذائي وطاقي غير ملوِّث، وقد طوّر منظّرو التنمية المستدامة العديد من النماذج في هذا السياق[33].

رابعًا: من الطموح إلى الأوراش

ختم التقرير نموذجه التنموي بالحديث عن "رافعات التغيير" التي حددها في مجموعة من "الأوراش التحولية"، إضافةً إلى ضرورة صياغة ميثاق وطني جديد للتنمية؛ إذ حدّد التقرير أهم الأوراش التي من شأنها أن تعطي انطلاقة للنموذج الجديد في الرقمنة؛ أي العمل على إحداث استراتيجية للتحول الرقمي تستهدف كل مناحي الحياة الإدارية والاقتصادية، وذلك من خلال الاستعانة بوكالة للتنمية الرقمية، تعمل على تأهيل البُنى التحتية الرقمية، وتقليص الفجوة الرقمية بين مناطق المغرب، استعدادًا لكل الاحتمالات المستقبلية[34].

ومن الأوراش المستعجلة كذلك، بحسب التقرير، تحديث عمل الجهاز الإداري أفقيًا وعموديًا على المستوى المركزي أو الجهوي؛ إذ يجدر تسهيل الإجراءات الإدارية، وتجويد الخدمات المقدمة إلى المواطنين، إضافةً إلى تعزيز التمويل العمومي للمشروع التنموي بنحو 4 في المئة من الناتج الوطني الخام سنويًا إلى حدود عام 2025، وبنحو 10 في المئة إلى حدود سنة 2035، باعتبار أن المرحلة هي مرحلة للسرعة القصوى[35]، وهو ما يتطلّب ترشيدًا للنفقات وتعبئة لكل الإمكانيات الضريبية وتوسيعًا للوعاء الضريبي، وكذلك تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني وجاذبيته؛ من أجل جلب أكبر قدر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

---

30 ينظر الهدف 3/12 من خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في:
United Nations, *Transforming our World*.

31 United Nations, United Nations Environment Programme, *Food Waste Index Report 2021* (Nairobi: 2021), p. 60.

32 Rogers, p. 66.

33 Ibid., pp. 268-270.

34 وهو ما أظهرته جائحة فيروس كورونا على نحوٍ جلي.

35 **النموذج التنموي الجديد**، ص 138.

وعلى الرغم من أن التقرير كان بصدد الحديث عن الأوراش، فإنه فضّل أن يعرج على أحد أهم الفاعلين المتوقعين لانطلاقة النموذج التنموي الجديد، وهم المغاربة المهاجرون، وهذا الأمر تغفله بعض استراتيجيات التنمية في العالم الثالث؛ إذ تركز على البعد المحلي أكثر من الأبعاد الأخرى، وتجعل البعد الدولي متعلقًا بجلب المساعدات فحسب، من دون النظر إلى دور المهاجرين في المساهمة في حل المشكلات المحلية بمختلف أنماطها. وقد حثّ التقرير في هذا الصدد على استثمار الطاقات النوعية للجالية في المجالات الأكثر حيوية؛ مثل التكنولوجيات الجديدة للإعلام، والتقنيات البيولوجية والطاقية، وتطوير أنشطة البحث العلمي، مع دعم المساهمات الحاسمة في جلب العملة الصعبة؛ فالجالية المغربية، كما هو معروف، من أهم مصادر التحويلات الخارجية.

حثّ التقرير أيضًا على تعزيز الشراكات الدولية بالنسبة إلى المغرب، وذلك من خلال الأطر التعاونية التقليدية؛ مثل الاتحاد المغاربي، والامتداد العربي والإسلامي والأفريقي، إضافةً إلى العلاقات مع الاتحاد الأوروبي والفضاء المتوسطي، من أجل تحقيق تعاون إقليمي عنوانه الرئيس الريادة في مجال الطاقات المنخفضة الانبعاث الكربوني، وفي مجال الطاقات الخضراء، خاصة مع الشريك الأوروبي الذي يسعى المغرب إلى المساهمة في ميثاقه الأخضر الذي يستهدف استيراد 40 غيغاواط من الطاقات المتجددة في حدود عام 2050[36]. وهذا يتسق كثيرًا مع ما يذهب إليه منظرو الاستدامة الاجتماعية ومجابهة الإشكاليات البيئية، من جهة أن الشراكات الدولية حاسمة في مجال نجاح استراتيجيات مواجهة التحديات المناخية[37]، سواء كان ذلك على مستوى الدول والهيئات الدولية الرسمية مثل الأمم المتحدة والبنك الدولي، أو على مستوى المجتمع المدني العالمي.

وبذلك يكون التقرير قد ركّز على نحوٍ شبه حصري على الأبعاد المعيارية المتمثلة في رسم الأهداف الموسومة بالطموح، التي تقطع مع ضعف أغلب مؤشرات الاستدامة حاليًا في المغرب، في حين أنه أغفل الجانب الإجرائي، المتمثل في تنفيذ هذه الأهداف وتحديد طبيعة الآليات والأوراش اللازمة لذلك، مع تحديد السقف الزمني والمالي لكلٍّ منها.

خاتمة

على المستوى المعياري، كشف تقرير النموذج التنموي الجديد للمغرب عن وعيٍ كبير بالتحديات المناخية والاجتماعية التي تعرقل الاستدامة الاجتماعية في البلد، واستحضر العديد من المجالات التي تضمن الاستدامة أثناء رسم الأهداف التنموية وتنفيذها، وإنْ كان قد أغفل بعضها.

36 المرجع نفسه، ص 143.

37 Emilio Moran, *Environmental Social Science: Human - Environment Interactions and Sustainability* (Oxford: Wiley-Blackwell, 2010), pp. 141-142.

وأنهى التقرير تصوّره للنموذج التنموي الجديد بالحثّ على صياغة ميثاق وطني من أجل التنمية يشكّل التزامًا سياسيًا ومعنويًا تنفيذيًا بالنسبة إلى جميع الشركاء أمام المؤسسة الملكية وكل أفراد الشعب. واقترح أن يبيّن هذا الميثاق الأولويات والأهداف ومبادئ العمل، ثم مسؤولية كل الأطراف والفاعلين في النموذج التنموي الجديد، والتزامات كلّ منهم، إضافةً إلى آليات واضحة لقيادة الأوراش التنموية المفتوحة وتتبّعها ومراقبتها.

ولعل أهم الأوراش التي ينبغي أن يستهل بها المغرب نموذجه التنموي المجال التشريعي، باعتبار أن القوانين الموروثة تحتاج إلى تحيين يواكب الطموحات الجديدة ويسهلها. وفي هذا السياق، يوجد في التجارب التشريعية المقارنة الكثير مما يمكن للمغرب استلهامه. فبعض الدول، مثلاً، ارتقت بالاستدامة الاجتماعية إلى المرتبة الدستورية؛ إذ نصّت دساتيرها على ضرورة الحرص على ضمان الاستدامة الاجتماعية في كل المجالات[38]، خاصة أن الموضوع، أكاديميًا وعلميًا، صار يتجه إلى اعتبار الاستدامة علماً جديدًا ينبغي أن يستقل بنظرياته ومناهجه الخاصة[39].

38 يراجع مثلاً المادتان 2 و73 من الدستور السويسري الحالي.

39 Moran, p. 143.

المراجع

العربية

المملكة المغربية. اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي. **النموذج التنموي الجديد: تحرير الطاقات واستعادة الثقة لتسريع وتيرة التقدم وتحقيق الرفاه للجميع: التقرير العام**. المملكة المغربية: نيسان/ أبريل 2021. في: https://csmd.ma/rapport-ar

المملكة المغربية. مجلس النواب. الملك محمد السادس. "خطاب افتتاح الدورة الأولى من الولاية التشريعية الأولى". 13 تشرين الأول/ أكتوبر 2017. في: https://tinyurl.com/2p836h49

الأجنبية

Dillard, Jesse et al. (eds). *Understanding the Social Dimension of Sustainability*. New York: Routledge, 2009.

Groupe de la Banque mondiale. *Plan d'action sur le changement climatique* 2021-2025 *soutenir un développement vert, résilient et inclusif*. Washington: Groupe de la Banque Mondiale, 2021.

Hilty, Lorenz M. et al. *Information Systems for Sustainable Development*. London: Idea Group Publishing, 2005.

IRENA. *Renewable Energy Statistics 2023*. Abu Dhabi: International Renewable Energy Agency, 2023.

Moran, Emilio. *Environmental Social Science: Human - Environment Interactions and Sustainability*. Oxford: Wiley-Blackwell, 2010.

Rogers, Peter P. et al. *An Introduction to Sustainable Development*. London: Earthscan Publications Ltd, 2007.

Royaume du Maroc. La Commission spéciale sur le modèle de développement (CSMD). "Communiqué du Cabinet Royal." 25/5/2021. at: https ://rb.gy/lv56g6

United Nations. United Nations Environment Programme. *Food Waste Index Report 2021*. Nairobi: 2021.

United Nations. *Transforming our World: The 2030 Agenda for Sustainable Development*. A/RES/70/1. New York: United Nations, 2015. at: https://tinyurl.com/cstvb774